الجامعة	الانبار
الكلية	التربية للبنات
القسم	التاريخ
المرحلة	الثالثة
اسم المادة باللغة العربية	التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة
اسم المادة باللغة الانكليزية	Modernization in Contemporary Islamic States
اسم التدريسي	م. م. رغد باسل وسمي
عنوان المحاضرة باللغة العربية	حياد تركيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية
عنوان المحاضرة باللغة الإنكليزية	Türkiye's neutrality during World War II
رقم المحاضرة	٥
المصادر او المراجع	

المادة/ التحديث في الدول الإسلامية المعاصرة
قسم التاريخ/ المرحلة الثالثة
مدرس المادة/ م.م. رغد باسل وسمي

حياد تركيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية

توفي مصطفى كمال في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٣٨فاجتمع المجلس الوطني الكبير لينتخب عصمت اينونو رئيسا للجمهورية. كما حرصت تركيا في الحرب العالمية الثانية على إلتزام موقف الحياد، واعلن رئيس الوزراء التركي في المجلس الوطني الكبير في حزيران ١٩٤٠" إن تركيا، ازء ما حدث، ستبقى في معزل عن الحرب ."

أدرك القادة الاتراك إن في مصلحة تركيا الحصول من االالمان على تعهد بعدم الاعتداء ونجح السفير اللماني في أنقرة(فون باخ) في إقناع تركيا على الدخول في مفاوضات مع المانيا لتطوير العلاقات بين الطرفين، وساعد على ذلك وجود عدد كبير من القادة العسكريين الاتراك ممن يكنون شعورا وديا لالمانيا، وهكذا وقعت تركيا اتفاقاً تجارياً مع المانيا في ٩تشرين الاول ١٩٤١، يتم بموجبه تصدير ٩٠الف طن من مادة الكروم المهمة الى المانيا في سنتي ١٩٤٢و١٩٤٤، مقابل حصولها على أسلحة ومعدات حربية المانية بقيمة. ١٠الف ليرة تركية بالمقابل حاول الحلفاء إقناع تركيا بدخول الحر

ب العالمية الثانية الى جانبهم، لاسيما بعد دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب عام ١٩٤٣اوجرت عدة محاولات للضغط الدبلوماسي، ووافق الاتراك على قيام الحلفاء باستعمال القواعد الجوية التركية شرط تزويدهم بالسلاح، وعندما وجد القادة الاتراك إن ميزان الحرب مالت لصالح الحلفاء أعلنوا الحرب على المانيا واليابان إعتبارا من اليوم الاول من اذار ١٩٤٥، وكان ذلك بسبب أن تركيا علمت أن الحرب ستنتهي لصالح الحلفاء، فضلا عن أنها إذا لم تشارك في الحرب العالمية الثانية فسوف لن يكون لها مقعد في هيئة الامم المتحدة، وبالفعل عندما انتهت الحرب وتأسست الهيئة أصبحت تركيا عضوا في ٩اب ١٩٤٥لم يكن وقوف تركيا على الحياد في الحرب العالمية الثانية عملية بسيطة وانما كلفها ذلك غالياً لانها:

١ اضطرت للاحتفاظ بجيش تعداده مليون مقاتل

٢ توقف عجلة الحياة في كثير من مرافق الدولة نتيجة لالتحاق عدد كبير من أبناء الشعب بالجيش والقوات المسلحة التركية.

٣ ظهور آثار الحرب على المجتمع التركي، واضطرارالحكومة لتقنين السلع الغذائية وارتفاع أسعار السلع االاستهلاكية ارتفاعاً جنونياً لندرتها من جهة، ولتوقف التجارة الدولية من جهة اخرى كما ادت عملية التحاق اعداد كبيرة من ابناء الشعب بالجيش الى قلة الايدي العاملة، فضلا عن المبالغ الكبيرة من الاموال التي خصصتها الحكومة التركية لشراء الاسلحة وعلى صعيد أخر أنتعشت السوق السوداء واختفت المواد الغذائية، وتمكنت بعض الفئات الاجتماعية من استغلال الوضع الاقتصادي لجمع الثروات، فتركز رأس المال لدى أقلية رأسمالية .

لجأت الحكومة التركية إزاء هذا الواقع الى إصدار قانون(الدفاع الوطني) في 18/كانون الثاني/ ١٩٤٠الذي فتح للحكومة صلاحيات واسعة في مراقبة الانشطة الاقتصادية، وتشكلت لجنة من رئيس الوزراء ووزراء الاقتصاد والمالية والدفاع وغيرهم لتنفيذ القانون المذكور، الا أن الضرر سرعان ما لحق بالفلاحين نتيجة وضع تسعيرة غير مناسبة لمحاصيلهم بينما استفادت فئات أخرى، احتكرت المنتجات لحين ارتفاع الاسعار وزيادة الطلب عليها، وهكذا فقد جاءت هذه الإصلاحات لصالح الفئات البرجوازية في الريف والمدينة، فبدأت اتجاهات الراي العام تضغط باتجاه الدعوة الى المشاركة السياسية في الحكم، خاصة وان اتجاهات الراي العام العالمي كانت تسير نحو الانتاج الديقراطي وترسيخ مبادئ الحرية في العالم.

قيام نظام تعدد الاحزاب ١٩٤٦-١٩٥٠:

بعد الحرب اشتدت الدعوات الى اطلاق الحريات الديمقراطية والغاء القوانين الاستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف واجازة الاحزاب والنقابات العمالية وكان لانهيار نظام الحزب الواحد في المانيا وايطاليا وقبول تركيا لاعلان ميثاق الامم المتحدة اثركبير في خلق توجهات جديدة في تركيا خاصة فيما يخص ايجاد معارضة دستورية وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٤٥م اشار الرئيس عصمت اينونو في خطابه الافتتاحي لدورة البرلمان بانه مستعد لاجراء تعديلات كبيرة في النظام السياسي وان تكون هذه التعديلات متماشية مع الظروف والمتغيرات في العالم، ومن ابرز الاحزاب التي تأسست في تركيا خلال هذه الفترة هي :

ا حزب النهضة القومي :عندما اقدم نوري ديميراع مع مجموعة من القوميين الاتراك من ذوي الاتجاهات الدينية بطلب الى الحكومة التركية في 1تموز ١٩٤٥للموافقة على تأسيس حزب سياسي كمحاولة اولى للقيام بدور المعارضة، ويعد هذا الحزب اول حزب معارض يشكل بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الاولى، وكان الحزب يدعو الى الانتخابات المباشرة ورفض ملكية الدولة لوسائل الانتاج وانتخاب رئيس الجمهورية في استفتاء شعبي والاخذ بنظام التجارة الحرة والدعوة الى الوحدة الاسلامية والتوجه نحو الاقطار العربية والاسلامية في السياسة الخارجية الا ان الحزب لم يؤد دورا فعالا على الساحة السياسية التركية لانه لم يكن يمتلك نائبا في البرلمان فاضطر الى غلق ابوابه سنة ١٩٥٥.

٢-الحزب الديمقراطي التركي :جاءت اول الانتقادات ضد اجراءات اينونو الاقتصادية، وسياسة الحزب الوحد من اربعة اعضاء من حزب الشعب الجمهوري وهم جلال بايار الذي يتولى رئاسة الوزراء، ورفيق كورالتان وعدنان مندريس والمؤرخ فؤاد كوبرولو،فقد اقترحوا ان تقوم الدولة بتنفيذ مبدأً السيادة الوطنية بشكل كامل كما وردت في دستور عام ١٩٢٤ وان يتم القيام بالعمل الحزبي طبقا لمبادئ الديمقراطية، مما ادى الى طرد ثلاثتهم من حزب الشعب، فيما قدم جلال بايار استقالته في ا كانون الاول ١٩٤٥، وفي بداية عام ١٩٤٦قدم الاربعة طلبا رسميا لتأسيس الحزب الديمقراطي الذي اعلن

رسميا عن تأسيسه 7كانون الثاني ١٩٤٦والذي يعد تأسيسه انعطافه كبيرة في مسيرة الحياة السياسية التركية، ولم يكن التركيب البنيوي للحزب يختلف عن حزب الشعب الجمهوري ومعنى ذلك ان التحول الديمقراطي في تركيا كان تحولا شكليا .

٣-الحزب الاشتراكي :الذي تأسس في اسطنبول في ا ايار ١٩٤٦، وقد اصدر هذا الحزب جريدة باسم الحقيقة واتهم الحزب بالشيوعية وقدم زعيمه عدة مرات للمحاكم المدنية والعسكرية واغلق سنة ١٩٥٥

٤-حزب العمال والفلاحين التركي: الذي تأسس في ١٧ حزيران ١٩٤٦والذي أكد في منهاجه على دعم طبقتي العمال والفلاحين وتوسيع الحريات الديمقراطية، اصدر جريدة باسم النقابة، ومجلة الجمهور، لكنه سرعان ما تهم ايضا بترويج الافكار الشيوعية فأغلق ايضا .

٥-حزب الأمة :أسس في تموز عام ١٩٤٨على اثر انشقاق حصل في الحزب الديمقراطي، الذي خيب امال الكثيرين من ذوي الاتجاهات الدينية لرفضه الاعلان بصراحة الوقوف ضد الاجراءات والمبادى الكمالية، وقد نما هذا الحزب بسرعة اذ استقطب ذوي الاتجاهات الدينية وتجاوزت فروعه (٢٠٠) فرع وكان لسان حاله جريدة الصباح الجديد (يني صباح) وتولى رئاسة الحزب المارشال فوزي جاقماق الذي كان قد احيل على التقاعد عام ١٩٤٤،وبعد وفاته تعاقب على رئاسة الحزب حكمت بايور، عثمان بلوباشي، اعلنت حكومة الديمقراطيين حل الحزب في ٢٧كانون الثاني ١٩٥٤وقد اعيد تشكيل الحزب مرة اخرى باسم جديد هو (حزب الامة الجمهوري) .

فضلا عن احزاب اخرى مثل الحزب الديمقراطي الليبرالي،والحزب الديمقراطي الاشتراكي، وهي احزاب قليلة الاهمية، وظهرت عدة صحف مما يدل على تزايد النشاط السياسي في تركيا ومن ابرزها جريدة حريت، وجريدة مللیت .

انتخابات ١٩٤٦:

وجدت الحكومة التركية ان نفوذ الاحزاب بدا يزداد لذلك قررت تقديم موعد انتخابات المجلس الوطني الكبير الى ١١ تموز ١٩٤٦بدلا من ١٩٤٧وبدأت الحملات الانتخابية بتنافس شديد بين الاحزاب السياسية واعلنت النتائج على الرغم من ادراك اعضاء الحزب الديمقراطي بعدم وجود الفرصة المناسبة

لهم بالفوز في انتخابات ١٤ تموز عام ١٩٤٦ الا انهم سعوا بجدية لاثبات وجودهم .وهكذا حصل حزب الشعب الجمهوري على ٣٦٩مقعدا فيما حصل المستقلون على ١ مقاعد فقط، وفي اليوم الثاني للانتخابات وجه بايار رسالة الى الرئيس عصمت اينونو يتهمه بأن الانتخابات جرت تحت ضغط الحكومة وان نتائجها قد زورت.

وفي ٥ أب ١٩٤٦عقد المجلس اجتماعه الاول وتم انتخاب كاظم بكير رئيسا له واعيد انتخاب عصمت اينونو رئيسا للجمهورية وتشكلت وزارة جديدة برئاسة رجب بك الذي واجهت حكومته مشاكل كثيرة في مقدمتها الاثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب لذلك اتخذت عدة اجراءات منها افساح المجال للاستيراد الحر وفتح الابواب امام القطاع الخاص وخاصة في التجارة الخارجية وكان الغرض من ذلك خلق التنافس بين التجار ممايؤدي الى انخفاض الاسعار لكن اجراءاته لم تحقق اهدافها فقد انخفضت قيمة الليرة وارتفعت تكاليف المعيشة كما وازاء هذا الموقف شدد جلال بايار على وجوب استقالة رئيس الحكومة رجب بكير، والذي اتهمه بالعداء للحزب الديمقراطي، بل ان بايار ابدى عدم ارتياحه من كون رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الحاكم .

وهكذا سقطت حكومة رجب بكير في 1ايلول ١٩٤٧وتشكلت حكومة جديدة برئاسة حسن سقا في ١٠ ايلول ١٩٤٧التي اتخذت اجراءات اقتصادية جديدة جاءت لصالح القطاع الخاص وكبار الملاكين فرحب الحزب الديمقراطي بهذه الاجراءات وفتحت صفحة جديدة بين حكومة حسن سقا والحزب الديمقراطي، وفي ١٧تشرين الثاني ١٩٤٧عقد حزب الشعب مؤتمره العام السابع والذي اعيد فيه انتخاب عصمت اينونو رئيسا للحزب، وحلمي اوران نائبا للرئيس، وقرر فصل رئاسة الحزب عن رئاسة الجمهورية، كما اتخذ عدة قررات تعزز نظام تعدد الاحزاب، وقد خلق هذا التطور نوعا من الاعتدال فب الحزب الحاكم فب حين انعكس على الحزب الديمقراطي المعارض فبرزت في صفوفه نوعا من المعارضة اذ وجهت الانتقادات الى قيادة الحزب مما ادى الى استقالة عدد من اعضائه عام ١٩٤٨، الذين قرروا في العام نفسه تشكيل حزب جديد بعد ان تباحثوا مع فوزي جقماق لتولي رئاسة الحزب مستلهمين عددا من افكاره في بناء العقيدة السياسية للحزب الجديد، فتم الاتفاق بين فوزي جقماق وكنعان اونر وحكمت بابور وصادق الدو غان على تاسيس حزب الامة من بعد استقالتهم من الحزب الديمقراطي واعلنوا عن هذا التأسيس رسميا في ٩تموز ١٩٤٨والذي جاء منهاجه مغايرا لمنهج

الحزب الديمقراطي .

انتخابات ١٩٥٠وتولى الحزب الديمقراطى السلطة :

جرت الانتخابات في تركيا في ا ايار ١٩٥٠وشارك فيها ما يقرب ٨٨٪ من السكان وعلى الرغم مما كان يبدو فان المبادرة السياسية كانت بيد الجمهوريين لكن النتائج اسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي اذ حصل على(٤٠٨)مقعد في البرلمان في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (٦٩) مقعدا وحصل حزب الامة على مقعد واحد فيما حصل المستقلون على (٩) مقاعد

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفا تاريخيا كبيرا في تاريخ تركيا الحديث وبداية تحو في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها والتي لقيت ارتياحا ملحوظا في الاوساط الغربية وقد وصفتها الولايات المتحدة الامريكية بانها انتصار للديمقراطية . وعقب اعلان نتائج الانتخابات انتقل الحكم دستوريا الى الحزب الديمقراطي اذ انتخب جلال بايار رئيسا للجمهورية في ٢٢ايار ١٩٥٠والذي كلف بدوره عدنان مندريس لتشكيل اول وزارة لحكومة الديمقراطيين والتي تضمن برنامجها القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم وتأكيد حرية الصحافة وتمسك الحكومة بمكافحة الافكار المعادية للسياسة الكمالية(الافكار الدينية الشيوعية) اما سياستها الخارجية فقد اعلنت استمرارها في سياسة تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية وفتح الابواب امام الرأسمال الاجنبي وكانت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة البلدان الرأسمالية الكبرى التي استثمرت رؤوس اموالها في تركيا، اذ بلغت نسبة مساهمتها قرابة ٦٥% من مجموع الاستثمارات الاجنبية . كما شهدت تركيا في عهد الديمقراطيين عدة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية حملت في طياتها بذور العوامل التي مهدت الى قيام انقلاب ٢٧ايار ١٩٦٠.ففي مجال السياسة الاقتصادية ركزت على مسالتين اساسيتين الاولى تحسين اوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية والثانية تشجيع راس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب امام الراسمال الاجنبي وواصلت حكومة مندريس توزيع الاراضي العائدة الى الدولة لقاء ثمن يدفعه الفلاحون على مدى عشرون عاما فصدر قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥١الذي تضمن اسكان الفلاحين في الاراضي السيحية الحكومية، اما الصناعة فقد استطاعت الحكومة ايجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة ونفلت مشروعات الحكومة الى القطاع

الخاص وقد بلغت قيمة القروض التي منحها المصرف عام ١٩٥٤ما يقرب من ١١٧ مليون ليرة وبلغت حصة القطاع الخاص من التصنيع في عام ١٩٥٠نسبة ٨٠% وارتفعت الى ٦٥% في عام ١٩٥٤ وتبقى المسالة الدينية الركيزة المهمة في عقد الخمسينات اذ كان التحول في العلاقة بين الدين والدولة بمجيء الديمقراطيين انعطافه كبيرة تاريخ تركيا السياسي. فقد اتبع قادة الحزب سياسة اكثر تسامحا ممن سبقوهم، فقد انتصر المجلس الوطني في سنة ١٩٥٠قرار يسمح بقراءة القران الكريم واداء الاذان باللغة العربية بعد ان كانا يؤديان باللغة التركية وسمح بتدريس مادة التربية الدينية التي اصبحت الزامية في المدارس الابتدائية وجعل التوجيه والارشاد الديني اختياريا في بقية المراحل. وهاجم الديمقراطيون نهج اتاتورك الذي تخلى عن الاسلام ووصفوه بالإلحاد والفساد والتحلل الخلقي والذي اوصل تركيا الى ازمة اخلاقية ولا سيما بين الشباب التركي ان هذا التراجع التكتيكي يكمن في سببين احدهما ادارة سياسة انتخابية تنافسية، اما الثاني فهو الاقرار بتخفيض القيود عن اجراءات اتاتورك الصارمة لان مثل هذه الاجراءات كانت ضرورية بوصفها قواعد للإصلاح على المدى الطويل، وعلى هذا فمن الممكن مع اولئك الذين لاحظوا ان سياسات الحزب الديمقراطي بدت اكثر ديمقراطية.

وشهدت مدة الخمسينيات انتشار الطرائق الصوفية وظهرت منظمات واحزاب ذات ميول دينية مثل الحزب الديمقراطي الاسلامي وحزب النهوض الديمقراطي والجمعية العسكرية وهذه جميعها تبنت الميول الدينية، وبرزت الحركة السنوسية كأنشط حركة دينية على الساحة التركية مستغلة التسامح الديني الذي ابداه الديمقراطيون منذ عام ١٩٥٠واستطاعت كسب الانصار لها والانتشار في عموم تركيا .

.